الفصل الثالث

مقدمات الغضب والثورة

obeikan.com

obeikan.com

جماعة العمل الوطنى

١

نداء إلى الشعب المصرى
لم يعـد الصمت ممـكناً*

نحن الموقعين على هذا البيان نعلن أن الصمت لم يعد ممكناً ونحن نشهد مع أخوتنا المواطنين ما آلت إليه أحوال البلاد من ترد.

نشهد الثروة محتكرة هى والسلطة، وتفاوتاً بين الطبقات زاد حدته ربع وأكثر من ثلث المصريين يعيشون تحت خط الفقر، وملايين تعيش فى العشوائيات والمقابر، وغالبية ساحقة لا تكاد تجد ما يسد الرمق، فى حين استأثرت قلة قليلة بمقدرات البلاد ومواردها وهربت بأموالها العامة إلى الخارج.

نشهد الأصول العامة التى أقامها الشعب عبر عشرات السنين تنهب وخداع الناس ببيعهم صكوك وهم الملكية الشعبية مستمراً وراء الأستار.

* أعد هذا البيان وأختار عنوانه بصورته الأولى عبد الخالق فاروق، ثم جرى تنقيحه من جانب الحاضرين وتولى الأستاذ حمدى قنديل الصياغة النهائية، وكان ذلك قبل ظهور البرادعى على الساحة السياسية بثلاثة شهور على الأقل، أى فى خريف عام 2009. وقد ضمت هذه المجموعة التى عرفت إعلاميا بمجموعة الصمت شخصيات وطنية بارزة منها الأعلامى الكبير حمدى قنديل، والسفير إبراهيم يسرى والمهندس يحيى حسين عبد الهادى، ود. حسن نافعة، و الدكتور أشرف بلبع، والخبير الاقتصادى عبد الخالق فاروق، والدكتور يحيى الجمل والدكتور محمد السعيد إدريس والمهندس أبو العلا ماضى، والمحامى عصام سلطان، والسيدة ماجدة، والمهندس سمير عليش والدكتورة منار الشوربجى وغيرهم كثير من كبار الشخصيات العامة، وجرى إعلانه رسميا فى مؤتمر صحفى كبير بنقابة الصحفيين فى مارس 2010.

نشهد الاحتكار يستأسد، وقانون منع الاحتكار يجهض، وشركات الأسمنت الأجنبية تبتلع أرباحاً بالمليارات، والعصابات تسيطر على مصايد الأسماك فى البحار والبحيرات، والفساد يستشرى فى مفاصل الدولة، والشفافية تكاد تنعدم.

نشهد صنوف الجباية تتوالى بمختلف ألوان الضرائب آخرها ضريبة السكن، فى حين تنهار الخدمات التى يجب أن توفرها الدولة لمواطنيها من تعليم وتطبيب وإسكان ومرافق.

نشهد أنه لم يعد هناك تعليم ولم تعد هناك تربية.. بيننا ١٦ مليون مواطن لا يقرأون ولا يكتبون، و ٢٧٪ من أبنائنا يتسربون من التعليم، وجامعاتنا تراجعت مكانتها حتى لم تعد تذكر ضمن قوائم التميز فى العالم.

نشهد تدنياً مزرياً للرعاية الصحية، وانتشاراً مقلقاً لأمراض الكلى والكبد والسكر والسرطان، فى حين يطرح مشروع قانون للتأمين الصحى يزيد من إرهاق المواطن.

نشهد الشعب يشرب الماء مختلطاً بالصرف الصحى، والزراعات تروى بالمجارى، ومياه النيل مصدر حياة المصريين ورزقهم تتلوث إهمالاً وعمداً..

نشهد البطالة تتفشى، وأمل الشباب فى المستقبل ينعدم..

نشهد الفلاح الذى يتغنى به الحزب الوطنى يعانى من ديون بنك التسليف، وندرة البذور، وغلو أسعار الأسمدة والمبيدات، والمحاصيل الرئيسية تتراجع، وغذاء الناس تحت رحمة الأجنبى..

نشهد تمزقاً فى اللحمة الوطنية ينذر بالخطر. وطمساً للهوية المصرية والقومية، وإسفافاً فى الإبداع، وانحطاطاً فى الأخلاق العامة، وإزدياداً متصاعداً فى معدلات العنف والجريمة..

نحن الموقعين على هذا البيان نعلن أن الصمت لم يعد ممكناً على تسيير الحكم لشئون البلاد..

ونسجل رفضنا على تتالى الأزمات والفشل فى إدارتها واحدة بعد أخرى، من فشل فى إدارة مباراة كرة، إلى فشل فى رفع القمامة، إلى فشل فى معالجة السحابة السوداء والتلوث، الى فشل فى تفادى حوادث العبارات والقطارات والطرق، إلى فشل فى أزمة العشوائيات، وفشل فى أزمة الخبز والبنزين والبوتاجاز وغيرها..

ونسجل رفضنا على القصور الفاضح فى إدارة الملفات السياسية الكبرى الخاصة بعلاقات مصر بدول المنطقة والعالم، وفى مقدمتها ما يتعلق بمحاولات الهيمنة الأجنبية، وما يتعلق بالمخططات الصهيونية احتلالاً وعدواناً واستيطاناً وسلباً للغاز المصرى، وما يتعلق باقتسام مياه النيل، وما يتعلق بالوطن العربى والصلات الأفريقية.

ونسجل رفضنا على ضياع مكانة مصر بين الأمم، وامتهان كرامة المصريين فى الخارج بعد امتهانها فى الداخل..

ونسجل رفضنا على انتهاك حرية المواطنين بأدوات التسلط والقمع والرقابة والتنصت، وفرض قانون الطوارئ لأكثر من ربع قرن، والسيطرة على الإعلام الرسمى والخاص، وتقييد تداول المعلومات، وحبس الصحفيين، ومنع التظاهر السلمى، وحظر قيام أحزاب جديدة، والتضييق على الحياة الحزبية وعلى أنشطة المجتمع المدنى، وإحالة القضايا المتهم فيها مدنيون إلى المحاكم العسكرية، والاعتقال دون مسوغ قانونى، والتعذيب فى أقسام الشرطة، والتدخل فى عمليات الانتخاب بمختلف مستوياتها ومجالاتها.

ونسجل رفضنا على ازدراء الحكم لمطالب الإصلاح، وتجاهل المقترحات لتعديل الدستور، والمضى فى خطة توريث الحكم..

نحن الموقعين على هذا البيان نعلن أن الصمت لم يعد ممكناً..

ونطالب بدستور يلبى طموحات الأمة تتم صياغته خلال مرحلة انتقالية فى ظل حكومة وحدة وطنية، وحتى يتم ذلك نطالب على نحو عاجل بتعديل المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ بحيث تتاح الفرصة لتعدد الترشيحات الرئاسية، وتحدد مدة ولاية الرئيس بفترتين فقط، وتجرى الانتخابات بقاض لكل صندوق..

ونطالب بتعديل قانون الانتخاب بحيث تصبح اللجنة العليا لإدارة الانتخابات لجنة مستقلة، وتنقى جداول الناخبين، ويتم التصويت بالرقم القومى، وتجرى العملية الانتخابية بمنظومة الكترونية..

ونطالب بإيقاف مخطط توريث حكم مصر، الذى يتنافى مع أسس النظام الجمهورى ويجافى مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ويهين كرامة المصريين..

نحن الموقعين على هذا البيان نعلن أن الصمت لم يعد ممكناً، ونهيب بشعب مصر وقواه الحية أن يتصدى لهذه المهمة المقدسة من أجل قيام نظام سياسى مصرى جديد قادر على تحقيق آمال الأمة..

جماعة العمل الوطنى

(٢)
الحركة الشعبية من أجل التغيير
فلننهض بواجباتنا الوطنية*

تمر مصر منذ سنوات قليلة ماضية بحالة من الحراك السياسى والإجتماعى الواسعة النطاق؛ وهى حالة غير مقطوعة الصلة بالنضالات الإجتماعية والإقتصادية التى قام بها العمال والفلاحين وصغار الموظفين طوال الثلاثين عاماً الماضية وتحديداً منذ انتهاج النظام والحكم فى منتصف عقد السبعينات ما سمى " سياسة الإنفتاح الإقتصادى ".

فاضرابات وتظاهرات عمال المحلة وحلوان عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ كانت ايذاناً بحركة رفض إجتماعى وسياسى لهذه السياسات وآثارها الإجتماعية السيئة على حياة الغالبية الساحقة من الشعب المصرى.

وبرغم الطابع المسكن والمهدئ وسياسات التجريف الإجتماعى التى جرت منذ هذا التاريخ عبر عمليات تشجيع الهجرة والعمل بالخارج لملايين المصريين؛ فإن حقائق الحياة والصراعات التى جرت فى الأقليم العربى وحوله طوال العقود الأربعة

* صاغ هذا البيان عبد الخالق فاروق، وقدم فى أحدى الاجتماعات التنظيمية لمجموعة يسارية كمحاولة لتجميع قوى اليسار ودخولها الجمعية الوطنية للتغيير فى صيف عام 2010 فى مكتب مؤسسة الاستاذ المرحوم نبيل الهلالى، وحضره عدد من رموز تيار اليسار ومنهم السادة عبدالخالق فاروق وأحمد بهاء الدين شعبان و الدكتور إيمان يحيى، والمهندس كمال خليل و النقابى محمد عبد السلام والمهندس ممدوح حبشي، والصحفيان مصطفى البسيوني و هشام فؤاد و سيد فتحي المحامى والطبيب أحمد عبد الوهاب و هشام محمد عبد الله (أسوان)، ومحمد سنوسي عباس (أسوان)، و عبد الفتاح عبد الله (أسوان) ،وعلاء رتيمة، والمناضل العمالى فتح الله محروس، والنقابى طلال شكر، والأستاذان الجامعيان سالم سلام وأحمد الأهواني والمهندس حمدي قناوي.

الماضية قد أدت إلى إنحسار النتائج التى ترتبت على هجرة ملايين العمل والفلاحين والمهنيين وصغار الموظفين إلى بلاد النفط؛ وها نحن نعود إلى المربع الأول حيث عاد معظم هؤلاء إلى وطنهم لينشغلوا مرة أخرى بضرورات إصلاحه وتغييره بعد أن خربته أو تكاد سياسات الفساد والاستبداد والتبعية التى انتهجها تحالف إجتماعى وسياسى وأمنى هيمن على أجهزة صنع القرار فى البلاد وعرضها لأكبر عملية نهب وإفساد لم تشهدها فى تاريخها الحديث كله.

ووسط كل هذا ظل اليسار بقياداته وكوادره ومناضليه فى مقدمة صفوف الناس مدافعاً عن مصالحهم؛ متحملاً مشاق الاضطهاد السياسى والأمنى؛ ومتسلحاً بإيمان عميق بأن المستقبل فى النهاية سوف يكون لصالح المنتجين والمخلصين من أبناء هذا الوطن.

والآن.. وبعد أن أدركت كل القوى الوطنية بكافة تياراتها وانتماءاتها؛ المواقف والمنطلقات الصحيحة التى عارض بها اليسار منذ البداية هذه السياسات للنظام والحكم منذ عام ١٩٧٤، واستشرافه لأفق نهايتها المحتومة؛ وأضرارها الفادحة بمصالح هذا البلد ومخاطر ربطه بالسياسات الأمريكية والإسرائيلية؛ فإن الضرورة تقتضى أن يتجاوز اليسار وكوادره نتائج الضربات الأمنية والتضييق الأمنى المتواصل؛ عبر تجميع كوادره وعناصره وقياداته ليشكلوا معاً مرة أخرى كتلة سياسية وإنسانية قادرة على المشاركة بفاعلية وإقتدار فى المرحلة الحساسة الراهنة التى لن نبالغ إذا قلنا أن مستقبل ومصير مصر قد بات متوقفاً على نتائج الصراع الجارى فيها بين قوى التغيير بكافة تياراتها ونحن منها من جهة، وبين قوى النظام الفاسد والمستبد والمتحالفين معه من ناهبى ثروات هذا الوطن من جهة أخرى.

وهنا يثور التساؤل: عن أى تغيير نتحدث؟ ومن هم قوى التغيير المرتقب؟ وما هو موقفنا منها؟

لا شك أن أولى الخصائص التى تميز موقف اليسار تاريخياً؛ عن غيره من القوى والجماعات السياسية الأخرى؛ هو وضوح موقفه الإجتماعى ودفاعه المستميت عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للفقراء عموماً وللطبقات المنتجة خصوصاً من عمال وفلاحين وحرفيين ومهنيين وصغار موظفين.

ومن هنا فإن نظرتنا ورؤيتنا تجاه قضايا التغيير؛ لا تعزل موقفنا وبرنامجنا الإجتماعى عن موقفنا ورؤيتنا السياسية تجاه قضايا الإصلاح والتغيير الديمقراطى فى المجتمع.

وإذا جاز الآن القول بأننا وجميع القوى والجماعات المطالبة بالتغيير والإصلاح الديمقراطى قد باتت متوافقة حول مطالب التغيير الديمقراطى من قبيل صياغة دستور جديد يضمن الحقوق العامة والفردية وحق النشر والتعبير وحق التنظيم وتكوين الأحزاب والجمعيات وإنشاء الصحف وحق الترشيح والانتخاب بما فى ذلك لمنصب رئيس الجمهورية؛ وإعادة توزيع السلطات والصلاحيات بما يضمن رقابة شعبية أكبر على شاغلى المناصب التنفيذية أو التشريعية والاستقلال الكامل والشامل للسلطة القضائية كما أقر الجميع بحق التظاهر والاعتصام والإضراب السلمى.

فإننا نود أن نقدم رؤيتنا وموقفنا لقضايا التغيير الإجتماعى وأقرار العدالة الإجتماعية فى خطوطه العامة والعريضة دون إخلال ببرنامجنا الشامل تجاه هذه القضايا والذى سيعرض كاملاً على الرأى العام بكافة تياراته وقواه الإجتماعية والسياسية فى وقت قريب.

أن موقفنا ورؤيتنا من قضايا التغيير الإجتماعى المكملة والمرتبطة بحراك المرحلة الراهنة للتغيير السياسى تتحدد باختصار فى النقاط التالية:

أولاً: فى مجال السياسات الإقتصادية:

١) وقف ما يسمى برنامج بيع الأصول والممتلكات العامة (الخصخصة) فوراً ومراجعة ملف ما جرى من نهب فى الشركات المباعة منذ عام ١٩٩١ وتقديم المسئولين عنه إلى المحاكمة.

٢) إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص ودعم القطاع العام المنتج ومنحه الفرص للتوسع والاستثمار من جديد من أجل خلق بيئة تنافسية حقيقية وكسر مرتكزات الاحتكارات الراهنة فى الإقتصاد المصرى.

٣) مراجعة السياسات والقوانين الضريبية وإتباع أسلوب الضرائب التصاعدية على الدخل واعتبار التهرب الضريبى جريمة وطنية كبرى.

٤) تشجيع الصناعة الوطنية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والتوسع وخلق فرص العمل من جديد.

٥) إعادة هيكلة الأداء الحكومى كله ورفع الحد الأدنى للأجور بما يضمن حياة مناسبة للجميع (لدينا رؤية متكاملة حول تمويل هذا النظام دون أن يؤدى إلى موجة تضخمية ضارة بالإقتصاد).

٦) دور مصرى قوى فى المحافل التفاوضية الدولية بالتنسيق مع دول الجنوب لإعادة التوازن للمؤسسات الإقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.

٧) إعادة النظر فى سياسات إدارة قطاع النفط والغاز ووضعه تحت الرقابة الشعبية المباشرة.

٨) إعادة هيكلة النظام المصرفى وسياسات منح الائتمان بحيث يخصص الجزء

الأكبر من القروض المصرفية لدعم القطاعات السلعية مثل الصناعة والكهرباء والزراعة وكذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٩) إعادة هيكلة القطاع الزراعى ووقف سياسات الملكية الزراعة الراهنة ومنح الأرض لمن يزرعها مع التوسع الزراعى الأفقى فى المناطق الجديدة، وإعادة النظر فى سياسات تمليك الشركات والمستثمرين لهذه الأراضى، وفتح مجتمعات عمرانية جديدة عبر نظم التمليك لعشرة فدادين لكل أسرة وكذلك دعم مشروعات الأبحاث الزراعية من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية.

١٠) إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة وسياسات الانفاق الحكومى لصالح أنشطة الانتاج ومراعاة مصالح الفقراء وتقليص الانفاق على جهاز أمنى داخلى متضخم يزيد عن ١,٥ مليون فرد.

ثانياً: فى مجال التعليم:

١- التأكيد على مجانية التعليم فى كافة مراحله وتوفير الاعتمادات اللازمة لذلك ورد الاعتبار للمدرسة العامة والجامعة الحكومية (لدينا مخطط متكامل لذلك واكتشاف الموهوبين من أطفالنا فى النظام التعليمى).

٢- وقف منح التراخيص للمدارس الاستثمارية والجامعات الأجنبية والخاصة ووضع رقابة صارمة على الموجود منها حالياً.

٣- إصلاح نظام الأجور والمرتبات للعاملين فى حقل التعليم فى إطار إصلاح نظام الأجور الشامل فى المجتمع ككل.

٤- وضع سياسة فعالة لمحو أمية ٣٥٪ من أفراد المجتمع عبر نظام حقيقى للخدمة العامة كشرط لشغل الوظائف.

٥- كما يتضمن برنامجنا تفاصيل إضافية حول إصلاح النظام التعليمى المصرى.

ثالثاً: فى مجال الصحة:

لقد أضرت السياسات الحكومية المتبعة منذ عام ١٩٧٤ بقطاع الصحة ضرراً بالغاً؛ برغم التوسعات الأفقية التى جرت فيه والطاقة السريرية المتاحة وأدت أفكار وسياسات خصخصة الخدمات الصحية التى أتبعت منذ عام ١٩٩١ إلى أوضاع خطيرة على الصحة العامة خاصة للفقراء ومحدودى الدخل. ومن هنا فإننا سوف نعمل من أجل:

١- وضع نظام تأمين صحى شامل على كافة أبناء الشعب المصرى وتطبيق مبدأ مجانية الرعاية الصحية وإلغاء نظام العلاج على نفقة الدولة الفاسد والمفسد.

٢- إعادة هيكلة قطاع الصحة بحيث ينحصر دور وزارة الصحة فى وضع السياسات الصحة العامة وإجراءات الوقاية من الأوبئة ونقل تبعية المستشفيات العامة إلى هيئة التأمين الصحى فى ظل وضعها الجديد.

٣- يتم تمويل هذا النظام عبر الاشتراكات والموازنة العامة للدولة والتبرعات (ولدينا رؤية متكاملة لهذا الموضوع سوف تعرض تفصيلاً فى برنامجنا).

رابعاً: فى قضايا المواطنة وحقوق الإنسان:

أن موقفنا ينطلق من الحق الأصيل للإنسان وفقاً لنص المادة (٤٠) من الدستور ومن كافة المواثيق الدولية بشأن المساواة بين الجميع دون أى تمييز بين الرجل والمرأة أو المسلم وغير المسلم أو غيرها من الاعتبارات ونحن نؤكد على موقفنا الدائم والثابت والأصيل فى هذا المجال، بما يعنيه ذلك من حق هؤلاء جميعاً فى الترشح وشغل كافة المناصب بما فى ذلك رئاسة الدولة.

خامساً: فى المجال الزراعى والفلاحين:

لقد شهدت السنوات العشرين الأخيرة سياسات أضرت بحقوق الفلاحين لصالح الملاك وكبار المستثمرين المصريين والعرب والأجانب، سواء فى مجال نزع الملكية أو الحيازة، أو فى زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى أو غيرها ولذا فإن سياستنا سوف تركز على:

١) عودة نظم التسويق الزراعى التعاونى تحت الرقابة الشعبية وبعيداً عن هيمنة البيروقراطية الحكومية.

٢) تخفيض فوائد البنوك الممنوحة للمزارعين إلى نصف مستواها التجارى.

٣) منح الأراضى الزراعية المستصلحة الجديدة إلى صغار الفلاحين بمتوسط عشرة إلى عشرين فدان خاصة فى مناطق توشكى وجنوب الوادى وسيناء وغيرها.

٤) إعفاء صغار الفلاحين المتضررين من السياسات الماضية من كافة ديونهم لدى مؤسسات التمويل الزراعى.

والآن.. ما هى قوى التغيير وما هو موقفنا إزائها؟

أن قوى التغيير الحقيقى فى مصر هى تلك القوى والجماعات والأفراد الذين أعلنوا تصديهم بشجاعة ودون مواربة وبصدرهم العارى لسياسات الفساد والاستبداد والتبعية التى اتبعها نظام الحكم منذ عام ١٩٧٤ وحتى يومنا، ولا شك أن الساحة السياسة المصرية تشهد حالياً حالة من الفرز والاصطفاف الجديدين خاصة بعد إعلان الدكتور محمد البرادعى عن نيته فى الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية؛ فحرك سكوناً وعصف بصفقات مصالح بين بعض الكيانات الحزبية الهشة والنظام والحكم.

أننا نسعى بوضوح وبكل قوة لبناء تحالف وطنى وشعبى واسع من أجل التغيير

يعصف بالتحالف الفاسد والتابع المهيمن على دفة الحكم فى البلاد منذ سنوات طويلة.. ولهذا الهدف النبيل لن ندخر جهداً فى التقارب مع الجميع والتحالف مع الراغبين حقاً وصدقاً فى إخراج مصر من محنتها الراهنة.

أننا بهذا العرض المختصر لموقفنا من بعض قضايا التغيير الإجتماعى نؤكد على أن أى تغيير سياسى حقيقى لن يكتب له النجاح دون أن تحدد قوى التحالف للتغيير موقفها الواضح من هذه القضايا ومصالح قوى التغيير الحقيقية من العمال والفلاحين وصغار الموظفين.

وبهذا المعنى فنحن الموقعين على هذا البيان السياسى للتكتل اليسارى الوطنى للتغيير نعلن استعدادنا لإقامة أوسع جبهة وطنية للخلاص الوطنى طالما جرى التوافق على هذه المطالب السياسية والإجتماعية.

عاشت مصر حرة ديمقراطية.. عاش تحالف قوى التغيير.. عاش كفاح العمال والفلاحين والفقراء وأصحاب الحق فى الحرية والعدالة الإجتماعية